

۱۶۱



١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

باحثة على الاعراض الذاتية لشئ واحد
 حقيقة واعتبارية وجهه وحدة عرضية
 تتبع لجهة الاولى لكونها آلة ومنتج غاية
 جزى عادة العقل على تقديم الشعور تعريف
 العلوم باحد الجانبين وغايتها وموضوعها
 على الشروع في مسائلها فنقول باعتبار لجهة
 الاولى المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
 للتصورات والضمائم مرجع نفعها في الا
 يصل الى المجموعات او عن الاعراض الذاتية
 للمعقولات الثانية التي لا يباين امر في الخرج
 مرجع تنطبق على المعقولات الاولى التي كادى

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بها امر في الخرج وباعتبار لجهة الثانية المنطق
 آلة قانونية يعرف منه صحيح الفكر وفاسد
 في الاول معرفة الموضوع على المذنبين في الثاني
 معرفة الغاية ثم نقول لما كان الوض
 من المنطق معرفة صحة الفكر وفاسد الفكر
 اما لتفصيل المجموعات التصورية والتضيق
 كان للمنطق طرفان تصورات وتضيق لكل
 واحد منها مباد ومقاصد فكان قسم
 اربعة فمبادى التصورات الكليات
 ومقاصد القوا الشرح ومبادى
 القضايا واحكامها ومقاصد القياس ثم

على التبعين
 على التبعين

مرحبت بظوق على العقول الاولى التي كادت

[illegible]

بها امر في الخارج وباعتبار الجهة الثانية المنطق
التي قانونية يعرف منه معنى الفكر وفاسد
في الاول معرفة الموضوع على المذهبين وفي الثاني
معرفة الفايه ثم نقول لما كان العوض
من المنطق معرفة صحة الفكر وف الفكر
اما تفصيل المجولات التصويرية والتصديقية
كان المنطق طرفان تصورات وتصديقات لكل
واحد منها مبادى ومقاصد فكان قسم
اربعة فمبادى التصورات الكليات
ومقاصد القول التشريح ومبادى
القضايا واحكامها ومقاصد القضايا قسم

عَمَلُ الْفَضْلِ

بها امر في الخرج وباعتبار الجملة الثانية المنطق
التي قانونية يعرف منه صحيح الفكر وفاسطون
في الاول معرفة الموضوع على المذهبين في الثاني
معرفة الغاية ثم نقول لما كان العرض
من المنطق معرفة صحة الفكر وف الفكر
اما لتفصيل المجولات التصورية والتصديقية
كان المنطق طر فان تصورات وتصديقات لكل

فبقول الدلالة هي كون الشيء بجمله يدرج
من العلم بالعلم بشئ آخر والظن بشئ آخر
ومن الظن بالظن بشئ آخر فالشئ الآتي
يسمى ليدبرنا ان لم نجد الظن و
الافتدليل قناعا واثارة والشيء الثاني
يسمى دلولا وتقسيمه ان الدال ان كان
فالدلالة لفظية والامير لفظية ^{للفظ} وصعبة
توسط الرضع فيها كالخطوط والعقود
الاشارة والنصب لانعقبة كدلالة
العالم على الصانع واللفظية ان كانت
الوضع فوصية والافان كانت ^{بواسطة} بسبب

طبع اللا فط التلقظ بعرض عرض المعنى
كدلالة اخ على السعال فطبعية والالائية
كدلالة اللفظ المسموع ^{فط} من راعي الدال
والمفهم بالنظر للمنطق الدلالة اللفظية
الوضعية على لا يحسن وهي كون اللفظ
مبنى اطلاق بفهم منه المعنى للعلم بالوضع
وهي منقطة الى المطابقة والتفهم بالانتماء
كما تسمى اللفظ الدال بالوضع لا غير اللفظ
من الدال ولا اللفظ الدال بالطبع لعقل
يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة
لموافقة اياته وعلى خبره اي على خبرها

وضع له بالتضمن دلالة على ما في حق الموضوع
 له ان كان له اى ما وضع له جزء كى بمثاله
 اما اذا لم يكن له جزء كى فى القطر مثل
 الواجب والقطعة فلا يتصور التضمن منه
 يعلم ان المطابقة لا يستلزم التضمين فمجرد
 العكس كدلالة التزام لا يستلزم التضمين لان الملتزم
 بما كان مطلبه لا يستلزم المطابقة
 اما استلزامها بالالتزام فلا عام فاقب
 وليس يتحقق وعلى ما يلازمه اى الموضوع
 له فى الذهن اى لزوما ذهب بالالتزام
 لانه لا يدل على كل امر خارج عنه الا كان

ح

كل شئ والآعلى كل شئ ولا على بعض
 غير مضبوط لعدم الفهم بل يدل على
 خارج لازم له فالدلالات الستة كالا
 نس فانها تدل على تمام الحيوان الناطق
 بالمطابقة وعلى اصحابها اى على الحيوان فقط
 او الناطق فقط بالتضمن وعلى قائل العلم
 ضمة الكتابة بالالتزام وفى هذا المقام
 رسالة الاولى ان حدود الدلالة لا
 ينقص كل منها ما لا يخرى من مثله اذا
 فرضنا ان الشئ موضوعه الجرم والضم والجمع
 الدلالة على الضم مثلا يمكن ان يكون مطلقا

ونضمن والتزاما فلا نه منه قيد توسط
 الوضع في كل منكما كما فعلوا اخترازا عن
 الانتفاض وجوابه من وجهين احدهما ان
 الامور
 التي يختلف باختلاف الاعتبار يراد
 في تعاريفها قيد ثبات ذكرته او لم
 فكي التفتوا كلهم بارادتها غير الذكر في تعاريفها
 الحكيم حيث يمكن ان يكون شي واحد
 خاصا ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا عاما
 كالمليون جنس الاسود ونوع للكيف وفصل
 للكيف وخاصة للجسم عام للحيوان
 الكيفي المصم بهما ايضا وثانيهما ان تميز

ح

لكم على المشتق يدل على علية ماخذ الاستق
 فترتب كل من الدلالة الثالث على الدال
 بالوضع يدل على ان نسبة الدلالة مطابقة
 وتضمن والتزاما انما هي بسبب كون تلك
 دلالة بالوضع لقي ما وجزءه راو ملزم ذلك
 يقيد دلالة الالتزام بالمرزوم الذهني لا
 اليه لان الغرض من اشتراط المرزوم ليصح
 الانتقال وضبط الدلالة وبها حاصلان
 لزوم كان والالم يكن المرزوم لزوما رجوعا
 انالات لم حصولهما بالمرزوم اني رجعي فان
 المرزوم الذهني كونه بحيث يلزم من تصور

المسمى في الذهن فتصوره فتحقق الانتقال للذم
في رضى كونه بحيث يذم من تحقق المسمى في رضى
بحقيقة فيه لا يذم من ذلك انتقال الذم
منه اليه كيف ولو كان الذم في رضى شرط
ما تحقق الالتزام بدونه وليس كذلك لان
العمى يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر
على من شأنه ان يكون بصيرا وعدم البصر
لازما له في الذهن مع المعانده بينهما في الخارج
والثاني ان قابل العلم وصنعة الكتابة
لا يصح مثالا لدلالة الالتزام لانه لا يذم
منه التصور لان التصور بها لا يذم

بني

٨
بالتمثيل الزوجية للذم وجوابه ان الذم
بين الذات والقابلية المذكورة للذم
بالمعنى الاعم والتعريف المذكور للذم
البيان بالمعنى الاخص واشترط الاخص
بوجوب شرط الاعم ايضا شرطا والتمثيل له
لا للاخص وبهذا القدر يصح التمثيل في كفاية
المعنى الاعم لكون الالتزام مقبولا وعدم كفايته
في حيز آخر فيه ضابط بين الامام والمجهر كما
عرف في المخطوطة ثم اللفظ اما مفردا
واما مؤلفا ومركبا لانه ان لا مراد بالجزء
منه الدلالة على ضرب من المعنى او يراود الاول

والمفرد وهو الذي لا يراد به جزء منه لانه على
 المعنى اعم من ان لا يكون له جزء كمره الاستفهام
 اذا كان له جزء للمعناه كالنقطة او كان
 لمعناه ايضا ولا يدل على جزء المعنى كالمكان
 فان الالف فيه مثلا لا يدل على حيوان او يد
 على جزء المعنى ايضا لكن لا يدل على جزء معناه
 كعبادة على اذ ليس شيء في العبودية ولا العبادة
 جزء للمعنى المعتمد ويدل على جزء مضاف لا يكون
 دلالة مرادة كحيوان النطق على اذ ليس شيء
 من معنى الحيوان والنطق لجزءه بل لانه جزء
 للشيء المعتمد مرادة عند العلم شيء لا يراد به لانه

المعاني

المعلم
 المعين مع النظر عن حقيقة الذات لا يرى ان
 كان غير حيوان النطق لم يتفهم حال العلمية
 خصة اقسام واما مؤلف وهو الذي لا يكون
 كذلك الى الذي لا يكون القيود الخمسة
 متحققة فيه كرامى الحجارة فان الرامى يراه
 به لانه على ذات صدر رمية الرامى با
 حجارة على الاجزاء المعينة فان قلت مفهوم
 المركب وجودي فيجب تقديم تعريف على مفهوم
 فلم عكسه قلت لان القصد بتقدير اللفظ الى
 التقييم التعريف ضيق الى الاقصد والتقييم
 الذات للمفهوم وذات المفرد سبق

على ذات المركب واعلم ان المفرد والمركب
 اقربهما الى الامة فم المفهوم الاول
 بالذات واللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للذات
 باسم المدلول غير ان المصداق غير التقييم المجازي
 تقريبا الى فهم المتبين واللفظ المفرد لما
 كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع
 الشك فيه كالانسان اي لا يمنع مفهومه
 من حيث انه متصور في الذهن بشره كتركيب
 فيه وان منع من حيث البرهان الدال على
 كالايجاب او من حيث النظر الى وجوده
 خارجي فهذا المنع بوجهين اما بان لا يكون

رجع

له وجود خارجي حتى يقع بجواركه فيه كما
 لا شئ وشركه بالبرهان اما بان يكون له
 وجود خارجي غير مشترك كالنفس فنفى
 قوله نفس تصور مفهومه احراز عن ان
 يخرج امثال ما ذكرناه من الكليات غير تقييد
 الكل فلا يكون جامعاً ويدخل في نفس
 الجزئي فلا يكون مانعاً اذ في الاكتمال بالنفس
 او تصور لا اكتمال هذه الفائدة على ما لا يخفى
 على اللفظ واما ذكر المفهوم فمضى على ان
 مورد القسم اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم
 مفهوم واما جوهري وهو الذي يمنع

نفس تصور مفهوم من ذلك اي من وقوع
الشكره بين كثرين كزيد فان مفهوم الذات
مع التعيين والجمع فحيث انه تصور
يمنع الشكره كما يمنع تصور الهندية
فحيث تطبقها على الموجود كما يصح بجملة
مفهومها الذات فانه عين حقيقة النوع كما
عرف في موضعه فان قلت لجزئي لا يمنع
نفس تصور مفهوم من وقوع الشكره
كزيد وعمرو وغيرهما وكل ما كان كذلك
فهو كل فالجزئي كل هذا خلف قلت المراد
من الجزئي ان كان ما صدق عليه لفظ

الجزئي

الجزئي من كونه فلا تم الضم في ان
كان لفظ الجزئي فلا تم الخلف في التسمية للفظ
المفرد الكلي اما ذاتي هو الذي يدخل في حقيقة
جنسية كالحوان بالنسبة الى الانسان
ولفرض ان اريد بهى ما بهى النوعية فجزئى
اضافا ان اريد ما بهى افرادها عني
لخصص فجزئى ان حقيقة العلم ان الذات
يطلق بالاشراك على معينين ما يكون داخل
وما لا يكون خارجا فالنوع على الاول
ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات
وعلى الثاني ذاتي وظاهر تعريف المصنف

بالا لا يمكن حمل على الثاني بل
 بان يراو بالداخل غير الخارج فان حمل
 على الظاهر يكون المراد بالذاتي حين
 يشرع في التقييم المعنى الثاني في ذلك
 عادة منطوق لم يكتف بالمضموران
 امكن حمل الضمير على الاستدلال لكن القائل
 في الضمارة المعنى الاول اما حاشية
 اعادة الشيء معرفة فاصل بعدل عنه
 كثير القرائن وان حمل على الاول
 فالذاتي في مشروع التقييم جار على اصل
 اعادة الشيء معرفة واما عرض وهو

خارج

يخالف الى لا يدخل في حقيقة خبره
 ما هو المعين اي بان لا يكون خرا او
 بان يكون خارجا كما انضحت بالنسبة
 الى الثاني فان خارج لان القاعدة
 ان نوعا ما اذا كان له خواص متبركة
 كانت طوق المنجى والغنى كذا فاقدمها
 يغبر آتيا لان الذاتي اقدم فان قلت
 جوابه المشهور ان اطلاق الذاتي عليه
 لا لغوي فلا يقتضي المفارقة بين النسبة
 والمنسوب اليه واقول لذات كما يطلق على
 نفس الحقيقة يطلق على ما صدق عليه حقيقة

فترجموا و بالذات ههنا المعنى الثانى
فيكون نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه
الحقيقة كى يمكن نسبة جزئها اليه مما
قد سبق بيان تأمل له منه وهو ثلثه
اقسام لانه اما مقول في جواب هو
او في جواب اى شئ هو في ذاته فهو الفصل
والمقول في جواب هو اما يجب الشكره
فقط وهو الجنس ويجب الشكره والحقيقة
معاً وهو النوع ولذا قال اما مقول
في جواب هو يجب الشكره فقط كما
يحيون بالنسبة الى الان والفرس

فان الحيوان

١٣ فان الحيوان جواب لقول مالان
والفرس لا نقول مالان لان الال
بما هو انما يثل عشر تمام حقيقة وليس الحيوان
تمام حقيقة لان المختص به بل تمام حقيقة
المشتركة مع الفرس ولا بد من قولنا فقط
والآلم يصح قوله وهو اى ذلك المقول
للجنس لان النوع اعظم مقول كى
في الجملة فكان المراد ذلك وان لم يذكره
ويرسم بانه على مقول على كثير من مختلفين
بالحقيقة في جواب ما هو فلكل حيوان
س بل لكليات الجنس والمقول انما ذكر

يتعلق به على كثيرين فليس شيء منها مستند
 كما وانما ذكر على كثيرين ليوضح بقوله
 الخلقين بالحقائق وتو له مختلفين بالحقائق
 احراز بذلك من النوع وخاصة الفصل
 القريب وتخصيص الاحراز بالنوع حكم
 وتولنه في جواب ما هو احراز عن الفصل
 البعيد للعرض العام وخاصة الجنس وانما
 كان هذا امثاله رسوما لان المعقولية غار
 للكليات والعريفات لعرض رسم وذلك
 لان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي للخصات
 الحقيقة سواء قيل عليها او لم يقال اما المعقولة

سبعة

وكونه صالحا ليها فمما يعرض له بعد تفوته
 كذا في شرح الاشارة فلهذا يفتت
 الى ما يقال من انها حرة ولو كانت
 اعدت ربه فان قلت جنس الجنس اخص من
 مطلق الجنس ولا يجوز تعريف العام بخاصه
 قلت ان امره عدم الجواز عندنا وعندها
 معرفة وخصوصية فسم وغير مقيد ان امره
 مطلق فممنوع وذلك لان الكلي بمفهومه
 معرف الجنس واعلم من مطلق الجنس
 وباعتبار عارض كونه جنس اخص منه
 فالامران باعتبار ربه من متغايرين واما

مقول في جواب ما هو كسر الحركة المحصورة
مع كلاً ان بالنسبة الى زيد وعمر
واي يكون جوابا عن السؤال عن فرد من
وعن فردين فالان في جواب لقولنا
ما زيد ولقولنا ما زيد وعمر دلالة تمام
لكل فرد من افراده المختلفة بالحوادث
المختصة وهو واي ذلك المقول النسخ
وبرسم بانه كمال مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو كسر
الكل والمقول على كثيرين غير مستدرك
لما مر وتوكل مختلفين بالعدد دون الحقيقة

ص

١٥ احراز على الجنس وخاصة والعرض العام
والفصل الجيد وكيفية بالاحراز على الجنس
حكم وقوله في جواب ما هو احراز عن
الفصل القريب وخاصة النوع فانها
مقولات في جواب اي شيء هو في ذاته لو
في عرضها فان قلت لجنس امثاله يقال
على كثيرين مختلفين بالعدد وايضا كالجواب
في جواب ما زيد وبكر وهذا الفرس وذلك
الفرس فكيف يحترز عنها بوصف الكثيرين
بالتفريق بالحقيقة واما ما بين على نفى
الاخلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة

ولذا قال وهو الذي يميز الشئ عن غيره
 في الجنس كما أن طوقاً بالنسبة إلى الانسان
 بينهما على أن كل ما بينهما فصل بينهما
 النسبة وهو المذكور في الشفا واما المذكور
 فاختار والمذكور في الاثنا عشر وهو
 اعم منه ان يميز عن المثل ركبات لجنسية
 والمثل ركبات الوجودية وهذا الخلاف
 مبني على منع تركب الماهية من امرين
 متبرين عن المقدمتين وجوازه عند
 المتأخرين وكان المصنف اختار هذا المذهبين
 ولم يذكره في حرة اكتفا بما قبله واثنا عشر

صح الاشارة عنها لان الحيوان مثلاً لا يقع
 ان يقع جواب الا اذا شمل السؤال على المختلفين
 بالتحقيق وان شمل معهما على المتفقين ايضاً
 على ان ورد على ايضاً في حيز المنع فان صح
 الجواب بالجنس ناظر الى شمل السؤال على
 تحقيقين المختلفين والى جعل المتفقين في
 حكم الواحدة واما غير مقول في جواب هو
 مقول في ذاته فان السؤال بآية شرف هو
 عن الميزة فان قيد بقوله في عرضه هو في ذاته
 فعن الميزة التي وان قيد بقوله في عرضه
 فعن الميزة العرضية وان اطلق فعن الميزة المطلق

في الموضوعين الى المتجهين وهو الفصل
 القريب ان يميزه عن المشاركات
 في الجنس القريب الذي يصح جوابا عن الماهية
 وعن جميع مشاركات في ذلك الجنس
 كالمناطق والحيوان البعيد ان يميزه عن المشاركات
 في الجنس البعيد الذي لا يصح جوابا عن الماهية
 وجميع مشاركات في ذلك الجنس كالحيتان
 والنمل ويرسم بالذات يقال على الشيء
 في جواب اي شيء هو يخرج به الجنس
 لعدم مقولته في جواب اي شيء هو بل
 في جواب ما هو العرض العام لعدم

نقطة

مقولته في الجواب أصلا ومقوله في ذاته
 يخرج الى قسمه واما العرض فيقسم في خمسة
 وعرض تام لانه ان اخضر حقيقة واحدة
 في قسمه وان استعمل الحقائق فعرض تام
 وباعتبار هذا التقييم صار الكليات خمسة
 وان اندرج فيه تقيم آخر على ما قاله
 فاما ان يمنع الفكاك عن الماهية سواء كانت
 الفكاك عن الماهية من حيث هي
 كالفردية للثلاثة او عن الماهية الموجودة
 كالسواء للجنس وهو العرض اللازم فلا بد
 لازم الماهية والثالث في لازم الوجود او لا

التفكير عن الماهية وهو العرض المفق
لا مكان مفارقة سوا وقتب بالفعل
سريعاً كحمرة الجمل أو بطيئاً كالشباب
لم يقع أصله كالفقراء ثم لمن يمكن
غناه وكل واحد منهما أي من اللازم و
المفارقة أما ان يخص حقيقة واحدة
وهي ضمنية فاللازم في ضمنية كالتضاحك
بالقوة والمفارقة في ضمنية كالتضاحك
بالفعل للأن لا يرسم في ضمنية بانها يقال
كيفية مقوله على ما كانت حقيقة واحدة فقط
خارج به غير النوع والفصل القريب

نحو

بقوله قولاً عرضياً وأما ان يتم كل من
اللازم والمفارقة حقائق فوق واحدة
فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة مثال
اللازم العرض العام والفصل مثال المفارقة
العرض العام وقوله للأن وغيره يخرج
متعلق بهما وبيان بعمومها ويرسم بأنه
كل يقال على ما كانت حقائق مختلفة يخرج
غير الجنس والفصل البعيد وخارجاً بقوله قولاً
عرضياً الباب الثاني في مقامه التصورات
وهو باب القول الرابع ديراد للمعرف
وأما سمي قولاً لأن القول هو المكتوب

والمعرف مركب كلياً عن قدم وغالب عند
 آخرين والصحيح هو الأول لأن المعرفة
 من اق م النظر الذي ترتيب امور معلومة
 فان كونه النظر بالمفرد ترتيب امور يتبين على
 عدم صحة التعريف بالمفرد فلو كان ذلك
 مبنياً على هذا لزم الدور ولهذا عرف
 بعضهم النظر بتجصيل امر او ترتيب امور
 معلومة بل لان المعرفة لا بد فيه من تصور
 ثبوت شيء فيكون مركب وهذا
 مع قولهم لا بد فيه من قرينة عقلية
 للانتقال ولهذا قالوا معنى الناطق شيء

...

ثبت له النطق ومعنى النطق شيء ثبت
 له الحكم وانما سمى شراً لشره الماهية اما
 بكنهها وهو كذا او لوجه يميز ما عدا ما
 وهو الرسم فالمعرفة يكون تصور سبياً
 لاكتساب تصور الشيء اما بكنهها او بوجه
 عا عاده فقولنا نظوره يخرج الصديق
 وقولنا لاكتساب يخرج المملوك من بالنسبة
 الى لوازمة البينة وقولنا واو يشمل
 الحد والرسم والتقديم للحد وللحد علامة
 كون الانقضاء المنع لحد كذا الموقوف
 ضمن الا انه اصغر من حد الله قيل لا يجوز تعريض

المعروف لانه لو كان للمعرف معرف لزم
 التسلسل لايجب بان معرف المعروف عنه
 كوجود الوجود لان العينة ممنوعة بل اما
 بان التسلسل غير لازم لان معرف المعروف
 مرجح هو غير محتاج الى معرف آخر اما
 ليدلها اجزاء او لكونها معلومة وكذا لانه
 حيث هو غير محتاج الى معرف آخر كذا لا يكون
 اليه حيث هو معرف العظم يكون معلوما
 عارض صدق المعروف المحمود عليه وقد عرفت
 ان في نفس يقع معرفي باعتبار غير اعتبار خصوصية
 واما بان التسلسل في الامور لا اعتبار به لا
 بانقطاع

٢٠
 بانقطاع الاعتبار غير محال فقد علم ان
 القول الشرح اما صدق رسم لان ان
 كان مجرد الذاتيات فحد الاول ثم معرف
 لحد بانه هو قول دآل على ما به التقي
 وهو ان كان تعريفها مجموع الذاتيات
 فحد تام وان كان بعضها فانقص كحد
 باعتبار المنع لانه مانع عن دخول الاسباب
 فيه لحد المنع وتام نقصانه باعتبار الذاتيات
 فالحد التام وهو الذي تبركته من جنس الشيء
 وفصله القريب كالحبوان الناطق بالنسبة
 الى الانسان ولهذا قال له هو الحد التام

ولى النقص وهو الذى يتركب من
 البعيد وفصله القريب كجسم النطق بنبته
 الى الان والى انما لم يقل او بفصله فقط
 كالتاثير في تعريف الان على ما لا
 انطق متركب من حيث المعنى الاعتباري
 فان كان معناه جسدا او جوهرا النطق كان
 كالجسم النطق بعينه في ناقص ان كان معناه
 شئ لا النطق وكفه لم يكن هذا لان الشئ
 عارضة له والرسم البصرى تام وناقص
 لان المذكور فيه ان كان جنس قريبا مقيدا
 بما يخصه من الوصفيات فتام ككونه انثى يسمى

رسما وكونه منبها بالحدة التام في ذلك
 يسمى تاما وان لم يكن كذلك فناقصا
 عنه تلك التامة والرسم التام هو الذى
 يتركب من جنس النطق القريب من الله عز وجل
 الضاحك في تعريف الان والرسم الناقص
 وهو الذى يتركب من صفات كجذبها بحقيقة
 واحدة سواء لم يخص بها شئ من ادائها
 او اخفقت الواحدة الاضية كقولنا في تعريف
 الان ان اذ ما شئ على تدبيره يخرج الذى
 على الاقدام الاربعه عريض الاطراف يخرج
 مدورا لاطرافها الطيور باوى الشجرة

يخرج سورا البقرة بالعشر مستقيم القامة
 يخرج المني القامة وكل من الاوصاف الاربعة
 يوجد في غير الانثى فلي قال في كتاب الطبع
 خرج غيره ولا يرد ما يقال من ان في بعضها
 غيبية عن البعض فان ذلك غير ملزم والغرض
 التمثيل واما التعريف الضاحك فليس تام لان
 اريد البشر الذي له الضحك فليس هذا القليل
 واما ان اريد الجسم الضاحك فقد ذكرناه
 اعني المكتوب في نفس البعيدة والخاصة ايضا رسم
 ناقص مع ان ما ذكره ليس ملائم فلا بد
 من التام بل انما يقال يقاس منه بالانقباض

انما يخرج المني القامة

باب الطلاق اسم الكل على كونه فان المجموع
 المكتوب من الداني والعرض عرضي او يقال
 ذكر ما هو الغالب في الوقوع فان قلت
 الشيء الضاحك مكتوب من العرض العام
 وفي حقه فلا فائدة فيه لان العرض العام
 لا يفيد التميز ولا الاطلاق على الداني والتوفيق
 لاصد الغالب ان من هذا التعريف بالفصل
 وفي حقه قلت قد قيل ذلك ان حقا
 وان كذبا اما لحق الحقيقة بقبول ان
 التصور المتأتم مع العرض العام وفي حقه
 اقوى من التصور مع مجرد في حقه وكذا

المقصور مع الفصل في قوته اقوى من التفتو
 مع مجرد الفصل فكيف لا يكون له فائدة
 فالضابط ان التعريف مجرد الزايات
 بمجموعها حد تام وببعضها حد ناقص والعرف
 لا مجرد الزايات فبالجنس القريب والى قوته
 رسم تام وبغيره رسم ناقص فعلى هذا
 العوض العام مع الفصل في قوته والى قوته مع الفصل
 والجنس البعيد مع الخاصة كل منها رسم ناقص
 الباب الثاني في مباحي
 التصديقات في القضايا واحكامها في القضية
 قول يصح ان يقال ان هذا هو الذي فيه

او

او كاذب فالقول بالتركيب موقوف
 جنس القضية الملقوفة ومعقولا جنس
 المعقولة وبما في القبول يخرج المركبات
 الالاب بينه طلبية كانت او غيرا والبيد
 لان صدق المعقول وكذبه مطابق حكمه
 للمواقع اذ لا عقار اولهما معا وعدمها لا
 حكم في الانثى والبيد لان حكم ادا
 للمواقع في نفس الامر من طرف النسبة ماضيا
 او حالا او مستقبلا ولا اداة في الانثى
 والبيد وهي اما حدية كقولنا زيد كاتب
 او ليس بكاتب واما شرطية لان القضية

لا يبرهنها في ارتفاع النسبة الحكيمة او انشراح
 والشيء ان كانت ثبوت مفهوم المفهوم
 اخرا في القضية القائمة بايقاعها او بجملة
 وان كانت ثبوت مفهوم مفهوم اخر
 او ثبوت ما ثبت مفهوم الاخر في القضية
 القائمة بايقاعها او انشراحها شرطية
 وفي هذا يعرف ان الشرطية ايضا
 اما متصلة كقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود حكم فيها بان
 وجود النهار عند طلوع الشمس واقع
 وكقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة

بج

فان قيل موجود حكم فيها بان وجوده ليس
 عند طلوع الشمس غير واقع اما شرطية منفصلة
 كقولنا العدد واما زوج واما فرد حكم فيها
 ما ثبت فرد به العدد للزوجية واقعة و
 كقولنا ليس ان يكون العدد زوجا او
 منقسم بمبتدئين حكم فيها بان ما ثبت
 الانف م مبتدئين للزوجية غير واقعة
 وجزء الاول من جملة يسمى موضوعا
 لانه وضع ليعلم به والثاني يسمى محمولا
 محمولا على الاول وجزء الاول من الشرطية
 اي شرطية كانت يسمى مقدما لتقدم

في الذكر طبعاً وان تأخروا صفى والثاني
 نال لئلا يلهو لذلك ويترجم ان القضية
 حتمية كانت او شرطية متصلة او منفصلة
 اما موجبة ان كان الحكم فيها بالابقاع
 كقولنا في جملة زيد كاتب ما سألته
 ان كان حكم فيها بالانزعاع كقولنا فيها
 زيد ليس بكاتب امثلة الشرطيات
 فقد روي كل واحد منهما اي من الموجبة و
 والسالبة اما محصورة او محصورة او معلقة
 والمحصورة اما كلية او جزئية ففي القضايا
 مخصوصة ومحددة ومحصورة اربع

وذلك

وذلك لان الحكم في كل من الموجبة والسالبة
 اما على موضوع شخصي في المحصورة واما
 على غيره فان بين فيها كلية الافراد وكلها
 كانت او بعضها بذكر السور الى اللفظ
 الدال عليها فمحصورة والافهملة واما في
 الشرطيات فان كان الحكم فيها بالانفعال
 والانفعال في زمان معين فمحصورة والا
 فان بين فيها كلية الزمان جميعها وبعضها
 فمحصورة والافهملة في جملة الازمنة والا و
 في الشرطية بمنزلة افراد الموضوع في جملة
 الامثلة غير خافية فان قلت التقسيم غير لازم

ذكر الطبيعة في قلن مود الغنم القضيبة المستعلة
 في العلوم ونماجات وهي تركم فيها على
 حريست الموضوع الاعلى الطبيعة كحيث في
 المطول وكل الموجهية والسابقة اما حفصة
 كحي ذكرنا من قبلها او محصورة واما حصة
 مستورة كقولنا كل ان كان كالتد لاشي او
 لا واحد من الان كان كالتد واما جرمية مستورة
 كقولنا بعض الان كان او واحد من الان كان
 كالتد بعض الان كان او واحد من الان كان
 ليس كالتد وليس بعض الان كان كالتد
 او ليس كل الان كان كالتد من هذا

بهم

يعلم ان السور في الحجة الالهي باب الكل
 كل لا يجب بجزء من بعض وواحد التسلب
 الكل لاشي ولا واحد التسلب بجزء من ليس
 يعلم في الشرطيات ايضا ان السور الالهي
 الكل واني وكل ومتى ومهما وما في معناه
 والالهي بجزء من قد يكون وليس واني وليس
 كل وليس مهما والغرض من ذكر الاسوال التمثيل
 بما فيها لاشيها في الاستعمال لا الحرفان
 قاطنة وكافة ولام الاستغراق بفتح
 يكون سور الالهي باب الكل على كالتد ليس
 التخي في الشفاء واما ان لا يكون كذلك

الى مخصوصه وسورة يستمر مهمل لا محال
 فيها كقولنا في جملة الالف ان ناطق وفي
 الشريطة ان جاء ذيد اكرمه للمتملة في قوة
 الجزية لان الحكم على افراد الشئ في جملة
 مع الحكم على بعض افراد تبا زمان طراد
 وكذا الحكم في زمان منتشر مع حكم المطلق
 تبا زمان والمنفصلة قسمان لانها اما
 ان يكون حكمها بالاتصال فيها متبنا
 على الاقتضاء وهي تسمى لزومية ودل
 اما بان يكون المقدم على الثاني كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

بان يكون

بان يكون الثاني على المقدم كعكسه او بان
 يكون معزول على واحدة نحو ان كان
 النهار موجودا فالعلم مضى ومبين
 الصانع نفسه بينهما نحو ان كان زيدا باعوا فمرو
 ابنة واما ان لا يكون ككسب يكون حكم
 بالاتصال بمجرد الاتفاق وتسمى اتفاقية
 كقولنا ان كان الالف ناطقا فالنهار موجود
 فانه حكم فيها بمجرد الاتفاق بين ناطقيه
 الالف وناطقيه لولا انها خلفا كذلك
 لولا ان بينهما اقتضاء اعلم ان معنى
 عدم الاقتضاء لا عدمه في نفس الامر فلا

برو ما يقال من انهما لا د شاد امست عتق
الامة فامتنع انهما ك احدهما عن الآخر ولا
يعني بالاقتضاء الا ذلك و بهذا يتجلى ما ارد
واعلم ان الدائمة اعم من الضرورية و
المنفصلة ثلثة اقسام اما حقيقة واما
جمع فقط او مانعة للخلو فقط لان الغادر
اما في الصدق والكذب معا تستحق حقيقة كقولنا
الصدقا ما زوج واما فرد فلهما لا يصدقان
ولا يكذبان معا و هي مانعة لجمع و مانعة للخلو
معا و هي موجبة لما يستلزمها برفع الغادر
في الصدق والكذب معا كقولنا ليس

رشد

البته اما ان يكون هذا لان كتابا تركبا
فانهما يصدران ويكذبان معا واما في
الصدق فقط و يستلزم مانعة لجمع فقط
كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانهما
لا يصدقان معا وقد يكذبان بان يكون
انسان وسالتهما يرفع العساك
في الصدق فقط فخلو ليس البته اما ان
هذا الشيء لا حجر او لا شجر فانهما يصدران
ولا يكذبان والا لكان حجر او شجر
معا و اما في الكذب فقط و يقيم مانعة
للخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون

في الجروا اما ان لا يعزح فان الكون
 الجروا مع عدم الفرق يصدق ان
 ولا يكذب ان والافرق في البر وسالها
 يرفع العناد في الكذب فقط وليس
 زيد اما ان لا يكون في الجروا اما ان يعزح
 فان عدم الكون في الجروا مع الفرق يكذب ان
 ولا يصدق ان ومنه يعلم ان كل مادة
 صدق فيها موجبة تمنع كذب فيها
 سالبة وصدق سالبة تمنع الحق وكل
 مادة صدق فيها موجبة تمنع كذب
 فيها سالبة وصدق سالبة تمنع الحق كذا

نحو

من جانب سالبتها وان كل شي صدق
 بين عينها تمنع الجمع صدق بين نقيضها
 الحق وبالعكس لكن بعد الاتفاق والكيف
 ان في الاكبر والندب ما بعد الاختلاف
 فربما لصادق سالبة المتفق والتوقع وقد
 يكون المنفصل وان اجزاء الندبة او اكثرها
 الندبة كقولنا العدو اما زائد او ناقص
 ساد والكلمة اما اسم او فعل او حرف ولا
 كثر كقولنا العنصر اما نار او هواء او ماء
 او ارض والكل ان نوع او جنس او فصل
 او خاص او عرض عام ومثال المثل ليس

ان ينسب عدد الى عدد في نطق فان الزيادة
 والتقصير والمساواة لا يراودها على معانيها
 التعويضية بل المراد بها معانيها الاصلاحية فان
 كل عدد يزيد بالجمع من كسرة التسعة عليه
 زائدا كما نرى عشرة وان قصص ناقصا كما لا يري
 والمساو ومساويا كما التثنية في الحقيقة
 واما مانعة الحذف المركبة من اكثر من اثنين ^{فيكون}
 اما ان يكون هذا الشيء لا حرجا ولا شجرا ولا حيوانا
 واما مانعة الجمع فمقولنا اما ان يكون هذا
 الشجر شجرا او حجرا او حيوانا فان قلت لا يتكره
 شجرة المنفصلة من اكثر من جزئين لان

الانفصال

الانفصال النسبة واحدة والنسبة الواحدة
 لا يتصور الا بين جزئين ضرورة ان النسبة
 بين امور كثيرة لا يكون واحدة قلت المراد
 بتركيب المنفصلة اكثر من جزئين تركيبتها
 الظاهر لا يجب الحقيقة والافعال الانفصال ^{الحقيقي}
 في المثال المذكور في الحقيقة بين ان العدد
 اما زائدا او لا يكون ثم على تقدير ان يكون
 زائدا بين كونه ناقصا او مساويا فان قلت
 وجه حكمهم في الحقيقة بتركيبه اكثر من جزئين
 مانعة لجمع والتقدير بتركيبه قلت وجه ان
 الحقيقة ان اريد بها الانفصال الحقيقي بين كل

جزئين منها يصدق لأن الأول
 من اجزائها الثلثة مثلاً إذا تحقق فلا يكون
 فإن تحقق الثلث انبضم ارتفاع الانفصال
 للقياس بينهما وإن لم يتحقق فإن تحقق الثلث
 صح لم يكن بينه وبين الأول
 انفصال وإن لم يتحقق لم يكن بينهما
 الثلث انفصال وإنما الأخرى ان تصدق
 وإن اريد منع الحد والجمع بين كل جزئين
 معينين من اجزائها كما في المثالين المذكورين
 هذا وحكى ان المراد بالانفصال ان كان
 انفصلاً واحداً لا يتحقق الا بين جزئين

كان مطلق الانفصال فيحقق بين جزئين
 أو أكثر في الأقسام الثلثة ولما فرغ من القضاة
 شرع في الحكم على طريق الاختصار والاختصار
 قصار على ما هو دأب الكتاب فعلى
 التناقض من جهة الحكم القضاة
 وهو اختلاف القضيتين يخرج به اختلاف القولين
 كزيد زعم ومفروضية الأجزاء السلب
 يخرج به اختلافها بالجمل بشرط الأول
 والتحصيل وغيره فإن تقيض الشرر سلب
 لا عدوله يرتفع لعدم ثبوت ثبات
 الموضوع ولذا يقال لاتناقض في المفردات

لا تمام مع اعتبار الحكم لا يمكن مفردة وبدون لا
 يكون سبباً ولا كجائز تقيضي ذلك
 الاختلاف لذاته ان يكون احدهما خاصاً
 والاخرى كاذبة فخرج الشيان التذان
 لا يقتضي اختلافاً بينهما بالاجاب السلب
 ذلك كحوكل حيوان ان لا شئ
 من الحيوان بان او يقتضي لكن لا
 لذاته بل بساطة كوزيد بان زيدا ليس
 فان الافتضا الاختلاف بذاته صدق فيهما
 وكذلك لاخرى بساطة مساوات المحولين
 المقبضة لان يكون الجواب اصدافه قوة
 الجار

الجاب الاخرى سلب احدهما في قوة
 سلب الاخرى كقولنا زيد كاتب وزيد ليس
 بكاتب مثال ذلك قص بين المخصوصين ولا
 يتحقق ذلك الا حصل الموصوف الا
 بعد اتفاقهما اي القضيتين في الموضوع
 بخلد زيد قائم وعم ليس بقائم والمحمول
 بخلد زيد قائم وزيد ليس بقائم بعد الزمان
 بخلد زيد قائم اي في الليل وزيد ليس قائم
 اي في النهار والمكان بخلد زيد قائم اي
 في البحر وزيد ليس قائم اي في السوق والاختلاف
 بخلد زيد اب لمعه وزيد باب لمعه

والقوة والفعل ^{بجمل} المحرق ^{بجمل} الدن سكرى
 بالقوة والخز الدن ليس سكرى بالفعل
 والجود والكل ^{بجمل} الرخي اسودى بعضه
 والرخي ليس اسودى كله والنظر ^{بجمل}
 الجسم مفرق للبصرى بشرط بياض الجسم
 ليس بمفرق للبصرى بشرط سواده ^{بجمل}
 ان المقبر ^{بجمل} التناقض وحدة النسبة
 الحكيم حتى يرد ال ^{بجمل} السلب على
 شى واحد فان وحدتها مستزمنة لهذه
 الوحدات ولعدم وحدة شى منها
 وحدة النسبة الحكيم والافلا حصرها

جواب

ذكره لا ارتفاع ^{بجمل} القص باحتلال الآلة
 نحو زيد كما تب اى بالقلم الوسطى وزيد
 ليس كما تب اى بالقلم الترتيبى والعتد كحو
 الترتيبى رعا على التسلسل وغير عامل اى لغيره ^{بجمل}
 به كحوزيد ضارب اى رعدا وليس بضارب
 اى كبروا الميز كحوزيد عشرون اى دها
 وليس عند عشرون اى دها الى غير ذلك
 وبهذه المقدار يعرف التناقض بين المتصورين
 واقا فى المحصور انقيض ال ^{بجمل} السلب
 الجائز ونقيض السلب الكلى لا ي ^{بجمل} الجائز ضرورة
 ولهذا قال ونقيض الوجبة الحكيم انما هى التل

الالف ان كانت بعض الالف ليس بها
 واعلم ان المهلة في قوة الجزئية حكمها
 حكمها ومن احكام القضايا العكس يكون
 تفسيره به الالف لان العكس مطلق على
 معنيين على القضية الى جهة من التبدل
 المذكور وعلى نفس التبدل فلو لم يتبدل
 صارا معنى ثالثا اى يجعل الموضوع في
 الذكر او ما يقوم مقامه الشرطية و
 هو المقدم محملا والمحمول موضوعا
 اذا ما يقوم مقامه الشرطية وهو
 ثالثا موضوعا مع بقاء الالف والالف

والتصديق والتكذيب كما له واما الاول فذلك
 قولنا كل ان ناطق لا يذم التكذيب
 وقولنا لا شيء ناطق لا يذم التكذيب
 اصلاً واما ان في معناه ان صدق الاصل
 صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل
 كما يثبت في الذم ولا ان كذب العكس
 فهم انقول معناه ان مجموع التصديق
 والتكذيب يثبت كما له لان كلا منهما
 يكون كما له وكون المجموع كما له براد كونه
 التصديق كما له طلاقاً للفظ على احد محتملاته
 على اليقين واذا عرفت مفهوم العكس

المعنى

الموجبة الكلية لا تتعكس كلية لجواز ان
 يكون المحمول اعم من الموضوع وعدم جواز
 الاضيق على كل افراد الاعم او يصدق
 قولنا كل ان حيوان ولا يصدق
 كل حيوان ان بل تنعكس جزئية لو
 جوب ملاقات عنواني الموضوع والمحمول
 في الموجبة كلية كانت او جزئية وبما
 الملاقاة يصدق جزئية من الطرفين لانا
 اذا قلنا كل ان حيوان يصدق بعض
 الحيوان ان فاقا كجزئية موصوفاً
 بالان وحيوان فيكون بعض الحيوان

انساناً والموجبة الجزئية ايضاً تنخرج جزئية
 بهذه الجهة كما انشرنا واللبنة الكلية تنعكس
 سبابة كقيدته وذلك بين في نفسه المنزلة
 بيناً فتقول اذا صدق سبب المحمول
 عن كل واحد من افراد الموضوع صدق سبب
 الموضوع عن كل افراد المحمول اذ لو
 ثبت الموضوع لشي من افراد المحمول
 حصل الملائقة بين الموضوع والمحمول
 في ذلك الفرد وقد تران الملائقة تتحقق
 الموجبة الجزئية من الطرفين وصدق
 الموجبة الجزئية من الطرفين بيناً في البنية

خاتمة

الكلية من احدهما فانه اذا صدق لاشي
 من الان كبحر صدق لاشي من الجوانب
 والانبعض للجوانب وبعض الان كبحر لاشي
 الاصل لاشي من الان كبحر بهنق او نهمته
 صغرى الى قولنا لاشي من الان كبحر حتى
 ينتج بعض الجوانب ليس كبحر بهنق واللبنة
 الجزئية لا عكس لها لزوماً اذ لو كان لعكس
 لزوماً لصدق العكس في كل موضوع صدق
 الاصل وليس كذلك لانه يصدق بعض
 الجوانب ليس بان فذا يصدق عكسه
 اي بعض الان ليس كبحر لانها تملك

لزم ما لجواز صدق عكسه أصلاً، فخصر المادة
 نحو صدق بعض الحجر ليس بالثقل وبعض الناس
 ليس بحجر واعلم انه انما لم يذكر المصعد عكس
 التقيض من جهة احكام القضية لعدم استعمالها
 في العلوم والانتاجات كما ينبغي ان
 الانتاج بواسطة عكس نقض القضية
 لا يتم فيما يخص الانتاج بالعكس المتروك
 لرعاية حدود القضية فيه فان قلت اذا كان
 كذلك فلم ذكره في المطولات وطولوا ^{حكاية}
 طويل كما يمنع عن الاطراف في القبط
 قلت لان له فائدة في بيان صدق القضية

بفتح

بواسطة صدق عكس نقض كذا لومح
 ان التلخيص كثيرا ما يستلزم عكس التقيض في
 الكثرة الكلية كما لا يخفى على متبحريه وبلغه
 ابواب الرابع في مقاصد التصديقات واثبات
 الفلاس من تعريفات ونقطة الفلاس هو
 قول جابر مراف من اقوال كثر في القول
 الواحد كما القضية الواحدة البسطة المستندة
 لعكسها مثلاً والمراد بالاقوال ما فوق
 الواحد ضرورة صحة ما ينفى الفلاس
 من المقدمات متى سلمت صحة اقوال
 اشارة الى ان كونها مسلمة في نفس الامر

ليس شرط التسمية بما ساقنا في التعريف
 القياس الكما ذنب المقدسات ايضا لم
 يخرج الاستقراء الغير انتم والتمثيل
 فانها وان سلمنا لا يستلزم ان المقصود
 لكونها طينيس وقوله عنها يخرج المقدم
 المستلزمين لاحد يما فانها لا يلزم عنها
 اذ ليس للآخر دخل فيها لانهما احراز
 عن مثل قياس المادة فان استلزامها
 بواسطة مقدمه غريبة حيث يصدق
 يتحقق الاستلزام كما في المساواة والظ^{فئة}
 حيث لا يصدق فلا كما في التصفية

والترقية

والترقية وغيرها والبقا احتراز عن مثل
 جزء الجواهر وكل ما ليس بجزء لا يوجب ارتفاع
 ارتفاع الجواهر المتبع لقولنا جزء الجواهر
 جوهرة فانه بواسطة عكس نفس كبرى
 اراعي كل يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر
 جوهرة قول اخر هو التسمية معنى اخرها
 ان لا يكون احد متقدما على القياس الاقرا
 من الصغر والكبر اذ لا يشترط في الشرطية
 او الترافقة او الواضحة واما ان لا يكون
 جزء من احدى المقدماتين فغير مترم
 وانما شرط الاخيرة او لولا ما كان

اما بدينا او مضادة على المطمئنة
 على الدور للبرهان فان قلت القضية الكلية
 المستدركة كحسبها عكس نقيضها يصدق عليها
 التعريف لا يستقيم فاسئلته لا تم فانها لا
 تسبق اقوالا بل قول واحد مركبا من قول
 كذا اجابوا وهو ان القياس ليس له انا
 اقتران او لم يكن النتيجة ونقيضها مذكورة
 فيه بالفعل صورة كقولنا كل جسم متحرك
 وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
 وهو ليس مذكور في القياس بالفعل ^{نحو}
 نقيضه بالقوة لذكر ما ذكره ودون صورة

واما الاستدلال

واما الاستدلال ان كانت النتيجة او نقيضها
 مذكورة فيه بالفعل كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
 فالنبيج هو النهار موجود ومذكورة فيه بالفعل
 اي صورتها او نقول لكن النهار ليس موجود
 فالشمس ليست بطالعة فنقيض النتيجة الشمس
 طالعة مذكورة فيه بالفعل ولما فرغ من
 تعريف القياس انقضى الشبهة فخرج تقديم
 كل من القسمين واحكامه فالقياس ^{المط}
 قرأ في مشتمل على حد وثلاثة ومضروب
 والمجول والمكدر بينهما في المقدمتين

المكثرين بين المقدس من القياس
 فعدا بين حد واسطتين في
 المط كالمؤلف في المثال المذكور وموضوع
 المط حد أصغر منه فالسبب أقل
 افراد من المحمول فيكون أصغر محمول
 حد أكثر لانه أكثر افراد او المقدمه التي
 فيها ان صغير يسمى صغيرا لانه ذات
 ان صغير وصاحبه والتي فيها الأكبر
 يسمى الأكبر لانه ذات الأكبر ومثله
 عليه هيئة التاليف من الصغير والأكبر
 يسمى شكلا تشبيها لها بالهيئة الجسمانية

ح

الخاصة من حاطة الحد الواحد والحد دوبا
 المقدار وكما كان أربعة لأن الحد الأوسط
 ان كان محمولا في الصغير موضوعا في الكبرى
 فهو الشكل الأوسط لانه يدير النتائج واد
 رد على نظم قضية فان الطبع على ان ينظر
 في الوسط التي يقتضي حكم المط وان كان
 بالعكس موضوعا في الصغير محمولا في الكبرى
 الرابع كقولنا كل نسان حيوان وكل
 ناطق نسان وبعض الحيوان ناطق وان كان
 موضوعا فيهما الثالث كقولنا كل نسان
 حيوان وكل نسان ناطق فبعض الحيوان

تنقح بل

ناطق او محمولا بينهما فهو الشا كقولنا كل
 انسان حيوان وشئ من الفرس كقولنا شئ
 من الفرس بفرس وانما كان هذا ثانيا ومقدما
 لان هذا في ركن الاول في اشرف مقده
 وهي الضغرة التي على موضع اللط وذلك
 في ركنه اذن مقدمه دهر الكبير في ركنه
 الرابع اذ لا شركة لاصل مع الاول في مقده
 في الشكال الاربعة المذكورة في المنطق والفرق
 بينهما بحسب التسمية والاشرف وقدمه وكذا
 نتاج ان الاول ينتج المطالب بالربعة
 الكيفية الموجبة الثانية والحجتيين المتوجهة

ومنتج

والسابعة والثانية ينتج الساتين للموجبة
 والثالث والرابع ينتجان الحجتيين لا الكيفية
 وكذا في لطف الاول كسب الكيفية في باب
 الضغرة والكم الكيفية الكبر والانت كسب الكيفية
 افضل مقدمه في باب الساتين والكم الكيفية
 الكبر والانت كسب الكيفية في باب الضغرة والكم
 كهيئة احد المقدمتين والرابع كسب الكيفية والكم في
 المقدمتين مع كهيئة الضغرة افضل مقدمه
 بالاجاب السلب مع كهيئة احديهما والبرهين
 الى المطولات في كل الرابع منها بعد الطبع
 جده الى الفقه الاول القريب من الطبع الوارد على

النظم الطبع في كل من المقدمين والذات طبع
 مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الى الاول
 لانه غاية قريته الاولى فينا وبنيها طبع
 لست في غير طلبة الى الاول في كل من الذات والربع
 فانها بعيدان عن الاول بالانتماء الى الواحد والجميع
 برتبة في العقل الاول بل الضرورة في الاول
 كما علم في الطول وكذا القياس الاستثنائي الى الاول
 وبالعكس وانما يتبع الشاغل في مقتضية الاكبر
 والسبب في لوانتفا فيهما لزم ان يثبت الموجب لعدم
 الانتاج وهو صدق القياس الوارد على صورة
 نارة مع اجاب النتيجة اخر مع سببه وهو يدل

على ان النتيجة ليست لازمة لذاته كتحليل اصل
 مقتضى الذات اذ عند اجاب القدرين كقولنا
 كل ان في حيوان وكل ناطق حيوان والحق الاكبر
 او كل من حيوان فالحق السبب وانما سببه كقولنا
 كل من الانسان كقولنا شئ من الفرس كقولنا من الناطق
 كقولنا الشكل الاول هو الذي جعل موجب العلوم امرنا
 بنا والعبارة بالوزن فنورده هو ما يجعل سورا
 امرنا كما يتبع به يتبع من الخط فنورده النتيجة
 والقياس يقتضيه عشرة في حاصله من فرض النتيجة
 المحصور الرابع في الكبريت كذا في غير ذلك كبريت
 الصخر اسقط في ثبوت حاصره من فرض النتيجة

القول في بيان كمال الأربع كناية الكبرية
 اخر صفة من كبرية كبرية كبرية كبرية
 الوجتين فيبقى اربعة افراف في القول في
 كمال ان ينتج موجبة كناية كقول كل جسم مؤلف
 مؤلف من ثلث كل جسم من ثلث الكمال الكبرية
 سابعة ينتج سابعة كناية كقول كل جسم مؤلف
 من المؤلف بقدم فلا شيء من الجسم بقدم والثلث
 موجبات والضرر في ثلث ينتج موجبة جزئية
 كقول بعض الجسم مؤلف كقول مؤلف حادث
 من بعض الجسم مؤلف حادث الرابع موجبة جزئية
 صفر سابعة كناية كبرية ينتج سابعة جزئية كقول

بعض

بعض الجسم مؤلف فلا شيء من المؤلف بقدم بعض
 الجسم بقدم وانما رتب بعد الترتيب باعتبار النتيجة
 فالقول الاول ينتج من شرف المحاور والوجبة
 الكناية لشيء اخر من شرف الاكبر والكناية والثلث
 ينتج ان سبعة الكناية وسبعة من الوجبة الجزئية
 لان شرف الكل كقول من وجوده منفرد ولكونه
 شامل ومبني على ما في العلوم ازيد من شرف
 الموجبة الجزئية وليس في ثلث ينتج الرابع من شرف
 التمام ان ثلث خمسة اقسام من شرف الاول انما ينتج
 كبرية جزئية واما من التمام كقولنا كانت
 التمام طالع التمام موجودا كما في التمام

موجود في الارض مضمونة ينتج ان كانت الشمس
 في ان رضى مضمونة لان مذكوم المذوم مذكوم واما في
 المنفصلين كقولنا كل عدو فهو ما زوج وانه فرد
 وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد لانه
 اما ينقسم المنقسم بتدوين اول ما ينتج كل
 فردا اما فردا او زوج الزوج او زوج الفرد لان
 الصادق من المنفصلة الاولى ان كانت الفردية
 فردا اصدق التسمية وان كانت الزوجية فردا
 في قسمين كان الصادق احدية المذكرين في التسمية
 ابعدا فصدق التسمية للكتابة من الالف م الفة قطعا
 من جهة ومنصلة كقولنا كل كان هذا انسانا

فرد

فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل كان هذا انسانا
 فهو جسم لان الصادق على كل مصدق عليه انهم في
 على المذوم قطعا وانه من جهة ومنصلة كقولنا
 عدوا ما زوج هو اما فردا او زوج فهو منقسم
 ينتج كل عدوا فردا او زوجا منقسم بتدوين لان
 المساو لاصد المعاندين معاندا للاخو واما
 من منصلة ومنصلة كقولنا كل كان هذا انسانا
 فهو حيوان وكل حيوان فهو اما هو او ابيض
 ينتج كل كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود
 لان الف م كل يصدق عليه انهم يستندم الف م
 المذوم فهو من الف م الفة لانه لا فرق بينه وبين

الجنب في كقولنا انما هو المطول واما القيد
 الاستثنائي فلا يخرج من كون شرطية متصلة
 حقيقة او مانعة للجمع او مانعة للتوفا المتصلة
 ينتج بوضع المقدم وضع الثاني رفع المقدم
 اثنان والحقيقة بوضع كل من الجزئين رفع
 الاخر و برفع وضع الاخر اربعة و مانعة للجمع
 بوضع كل واحد رفع الاخر فقط اثنان
 و مانعة للتو برفع كل وضع الاخر فقط
 اثنان صار مجموع المنتجي عشرة والعقود
 ستة اثنان في المتصلة واثنان في مانعة
 للجمع واثنان في مانعة التوفا هذا هو الكلام

حكي

الكافي والى بعض ما ذكرنا انما ريقوله
 واما القياس الاستثنائي فاما الشرطية المتصلة
 فيبدان كانت متصلة فاستثناء عيسى المقدم
 ينتج عبر الكلام لان وجود المذموم مستلزم
 لوجود اللازم و استثناء نقض ان لا ينتج
 نقض للمقدم لان عدم اللازم مستلزم لعدم
 المذموم ولا ينتج استثناء غير الثاني والاستثناء
 نقض للمقدم استثناء الاستثناء اعم من الوضع
 ويستثنى استثناء العيشة وضع الترفع ويستثنى
 التقيض فان قلت هذا صحيح فيما اذا كان
 من و بدأ الاستثناء بعين كل شيء عنى

واستند التقيض كل بنتج نقبض ان لا يترك
 في القصول ان الحكم قطعي في الصدر الرابع
 قلت المتبادر في الحقيقة متبادر ان
 فكل حكم من الاربعه هو الملازمة بين المتبادرين
 الا بركات استندام وجوده اللازم وجود
 الملزوم فيه ليس من حيث انه لازم بل من حيث
 انه ملزوم وكذا استندام عدم الملزوم
 عدم اللازم لان من حيث انه ملزوم بل من حيث
 انه لازم وان كانت منفصلة كانت
 عين احد الطرفين بنتج نقبض الآخر لان
 وجود احد المعاندين صدق يستلزم عدم

٤٦
 الآخر فهذا اثر الحقيقة وما نفعه للجمع واستند
 نقبض احدهما بنتج غير الآخر لان عدم
 المعاندين كذا يستلزم وجود الآخر
 هذا في الحقيقة وما نفعه في التفرقة اللفظية كانت
 عن التفصيل والاصل ما ذكرناه وعليه
 القبول والامثلة غير مفيدة من ابواب
 المنطوق ابواب ضاعت للمنطق لان المنطق
 كحي يثبت عن المادة فلا يتم التبعيض الى المادة
 ايضا فاعلم من جملة ضاعت للمنطق
 البرهان وهو قياس زائف من مقتضى
 بقية النتائج اليقين اعم منه ان يكون

ضرورة او كنهته منها فالقياس
 جنس يتناول الاقنية للحمية هو المؤلف
 ذكر ليعلق به قول آخر منه مقدما يقينه
 وهو يخرج الخطابية والجندل وغيرها وقول
 الانتاج اليقين غايته ذكره ليشتمل التعريف
 على العمل الرابع فالمؤلف اشارة الى
 الصورة بالمطابقة والى الفاعل بالانتماء
 وهو القوة العاقلة والمقدرات وانتاج
 اليقين غايته واليقين انفسه اسم لانه
 حكم العقل بها اما الكسفة من الحسن
 او معبره والاول ان لم يتوقف على وسط

حاضر القين

حاضر القين فهو الاوليات وان لم
 يتوقف فهو القضاء بآثارها معروفا
 اما ان لا يتوقف اليقين بعد الاحسن على
 شيء او يتوقف الاول المحسوسات الاحسن
 ان كان الحسن الظاهر فهو المشاهدات وان
 كان الحسن الناطق فهو الوجدانيات وان
 توقف الحسن اما حسن السمع وهو المتواترات
 فانها يتوقف على حكم العقل بامتناع توا
 المنجز من على الكذب في غيره فان توقف
 على تكرار المشاهدات فالوجدانيات وان
 توقف على المحسوس فالحدسيات بها هو

الخط لا يحكم العقول الى تعدادها ان رغب
 احدا اولها كقول الواحد نصف ^{نصفين}
 والكل اعظم من الجزء فان الحكمين لا يتوقفان
 الا على تصور الطرفين فمنهم من يرى ان الجزء
 قد يكون اعظم من الكل كما في الفيل
 فهو لم يتصور معنى الكل والجزء من
 وليست محسوسة ايضا ومجربات كقولنا
 الشمس مشرقة في المذرك بالبحر وان
 محرقه في المحسوس ليس مجربات كقولنا
 السقوية سهل القفر اذ لو سهلها لما
 وقع الاسهاب وان محرقه في المحسوس

باب

بالس مجربات كقولنا السقوية القفر
 اذ لو لم يسهلها لما وقع الاسهاب عقيب
 سهولها وكذا في توقف البقع
 فيها عن تكرار المتأخر وحديث ابي
 يعقوب في بيان نوح المباد والمطالب للنهي
 وهو المعنى بالحدس ولا حركة فيها
 بغير الفكر فانه رجلي ونفي ولذا قد يكون
 احسن الناس فيه بالسرعة والبطور
 اذ في الحدس ليس الا بالعادة والكثرة لانه
 دفعي كقولنا نور القمر مستغاد من الشمس
 بواسطة اشكاله المختلفة قريبا وبعدا منها

نصفين

ومساوات و هو القضي بالتي حكم العقل
 بها لا تها نقلا قوم تجميل العقل لواطهم
 على الكذب ومعداتهم حصول الشقاق كفر
 ومعد ادعى النبوت والظلمة عنده فانه
 كلف بالبدل النانية والام الماضية
 وقضا ما قبلها ساتها كقولك الاربعة
 زوج بسبب وسط حافظ في الذهن وهو ان
 تمت بين فاة الذهن يترتب في حال
 ان الاربعة ينقسم بمساويين
 وكل ما كان كذلك فهو زوج فالاربعة
 زوج والثالث القنات الحس الجدل

وهو



وهو في اس جنس مؤلف من مقدمة
 مشهورة فصل في كلف في حكا ان مرة
 والادق وغيرها والخطابة وهو في ك
 مؤلف من مقدمة مقبولة من شخص مقصد
 فيه كالتبني والولي والاد منطونه
 مقصد فيها اعتقاد اراجي كوك كل كلف
 نبش منه الشراب بهنم والتع
 وهو في اس مؤلف من مقدمة
 متخيلة يسيطر منها النفس كوكلم
 باقوتة سبال او ينقبض كوك العقل
 مدوعة والمخالطة وهو في اس مؤلف

من مذهب السبئية بالحق واليكول
 حقاً وليس سفيطاً أو سبئية بالمقدار
 وهمية كاذبة كما يقال أن ورث
 العالم فضا لا ينشأ من هذه البض
 فويل بها الحكم يستحق سفيطاً وإن القوة
 بها الجدل مشغولة فالملحظة منحصرة
 في القسم السفيط والمث رعة والوجه
 أن المعتمد عليه هو البرهان لا غير
 لأن كسبل العقائد الحقيقية وتنزيل
 العقيدة الباطنة ليس الآلة
 تمت الكتاب بول الله الملك الوهاب
 على يد الضعيف الحق المحتاج إلى
 رحمته الله تعالى في يوم الأربعاء
 شهر القعدة سنة ١٢٨٥
 الف



الله

سج

ما

د

١



خطی - فهرس
۹

۸۸۶